

تحديات شائكة تواجه الإدارة الذاتية بقيادة PYD في شمال شرق سوريا

تحليلات



بدر ملا رشيد
محمد أمين جنكيز

٢٠ يونيو ٢٠٢٠

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH



منتدى الشرق مؤسسة غير منحازة حزبيا تجاه قضايا السياسات. الأراء والرؤى المعبر عنها في هذه النشرة تنتمي إلى صاحبها ولا تعكس بالضرورة توجهات منتدى الشرق. حقوق النشر تعود إلى منتدى الشرق ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

التصميم والقالب من تصميم: جواد أبازيد

لا يمكن إعادة طباعته بشكل كلي أو جزئي، دون موافقة مسبقة من منتدى الشرق. وإذا تم إستعمال أي جزء من المنشور، يجب ذكر كل من المؤلف ومنتدى الشرق.

العنوان: حي بني بوسنة. شارع ٢٩ أكيم. فيزيون بارك، مبنى أ واحد. الدور: ٦. الرقم البريدي: ٣٤١٩٧. بهاتشلي إيفلر/إسطنبول/تركيا.

رقم الهاتف: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٨١٥

رقم الفاكس: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٦٦٥

الإيميل: info@sharqforum.org

المحتوى

٤	ملخص
٤	مقدمة
٥	الغموض بالنسبة إلى الإدارة الذاتية
٦	الوضع العسكري
٨	الوضع الإداري
١١	الوضع السياسي
١٢	تحديث جديد للإدارة الذاتية: وباء كوفيد-١٩
١٤	خاتمة
١٦	المراجع
١٨	عن المؤلفين
١٨	عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

ملخص: تواجه الإدارة الذاتية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سوريا تحدياتٍ شائكةً على عدة مسارات منذ انطلاق عملية نبع السلام. وما يزال الغموض بشأن المستقبل يكتنف منطقة شمال شرق سوريا. وأفضل وصفٍ للوضع الحالي للإدارة الذاتية هو أنه مفتوحٌ أمام كل الاحتمالات؛ وذلك بالنظر إلى العوائق والصعوبات التي تواجهه مختلف الأطراف في المنطقة. ولم تستطع الإدارة الذاتية تغيير واقعها السياسي رغم جولات التفاوض الكثيرة مع كلٍّ من النظام السوري وروسيا. وعلاوة على ذلك، أصبح وباء كوفيد-19 تحديًا جديدًا يواجه الإدارة الذاتية.

مقدمة

يمثل التاسع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ نقطة تحوُّلٍ مهمَّة في حاضر الإدارة الذاتية ومستقبلها في شمال سوريا وشرقها، التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي. فقرار الانسحاب المفاجئ للقوات الأمريكية من سوريا الذي أعلنه دونالد ترامب في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والذي جاء وسط ضغوط تركيا المستمرة لإقامة منطقة آمنة على حدودها مع شمال شرق سوريا، قد مهَّد الطريق لتركيا لإطلاق عملية نبع السلام على المناطق التي تحكمها الإدارة الذاتية. وقبل إعلان الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها، قدَّم حزب الاتحاد الديمقراطي خدماتٍ اجتماعيةً للسكَّان في مناطق سيطرته عن طريق الإدارة الذاتية الديمقراطية التي أعلنت عام ٢٠١٤، وكانت عبارة عن بنيةٍ من أنظمة الحوكمة المحليَّة تتألَّف من هيئاتٍ ومجالسٍ محليَّة في المقاطعات (الكانتونات) الثلاث الرئيِّسة^١ (عفرين والجزيرة وكوباني). وتحوَّلت الإدارة الذاتية الديمقراطية لاحقًا إلى الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها عندما وسَّعت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تشكَّل وحدات حماية الشعب عمودها الفقري، نفوذها إلى المناطق التي يسكنها العرب مثل: الرقة، ودير الزور.

أدى الوضع الأمني الهشُّ في شمال شرق سوريا، الذي ازداد سوءًا مع العملية العسكرية، إلى ردود فعلٍ كبيرةٍ للغاية مؤيدةٍ لوحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية^٢، لا سيما من طرف منظماتٍ مدنية ودولٍ غربية. وبعد بدء الهجوم العسكري مباشرةً، دفع فريق البيت الأبيض الوضع باتجاه مسارٍ يمكن إدارته على نحوٍ أفضل. فبدايةً أُجريت اتصالاتٍ ومطالباتٍ، ثم أرسل وفد أمريكي يترأسه نائب الرئيس مايك بنس إلى تركيا. وبعد مفاوضاتٍ متوتِّرة، أعلن بنس أنه والرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتفقا على وقف إطلاق نارٍ مدَّته خمسة أيام^٣. ووفقًا للاتفاق، كانت النقطة الرئيِّسة هي التالي: يوقف الجانب التركي عملية نبع السلام للسماح بانسحاب عناصر وحدات حماية الشعب من المنطقة الآمنة المرتقبة خلال تلك المدَّة.

وقد استؤنفت العملية بعد انتهاء وقف إطلاق النار الذي استمر ١٢٠ ساعة، وإن كان بخلاف الخطة الأولى، فقد ركَّزت تركيا بدرجةٍ أكبر على محورين اثنين في مسعى منها للسيطرة على عقدي طريق (تل تمر وعين عيسى) الواقعتين على طريق M٤ الدولي الاستراتيجي^٤. ومن جانبها، كانت قوات سوريا الديمقراطية تحاول تقليل الضرر الناجم عن الانسحاب المفاجئ للقوات الأمريكية والعملية التركية المستمرة. فمنذ بداية العملية دخلت القوات في عملية مفاوضاتٍ معقَّدة مع كلٍّ من النظام السوري وروسيا، نتج عنها اتفاق في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر يتضمَّن نشر حرس حدودٍ تابعين للجيش السوري على الحدود مع تركيا، ويتضمَّن ذلك الحدود الدولية والحدود النهائية لعملية نبع السلام. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قرَّر الرئيس الأمريكي دونالد

ترامب تعديل خطة الانسحاب والإبقاء على بضع مئاتٍ من الجنود الأمريكيين في شرق سوريا؛ وذلك للأسباب التالية - وفقًا لما ذكره المسؤولون الأمريكيون^٧: حماية آبار النفط^٨، ومنع تنظيم داعش من إعادة تجميع نفسه، ومواجهة النفوذ الإيراني، وإخراج إيران من سوريا، والتأثير في العملية السياسية في سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، ففي اليوم التالي وقبل نهاية أيام وقف إطلاق النار الخمسة، توّصل الرئيس أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين إلى اتفاقٍ جديدٍ ينصُّ على انسحاب قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب من الشمال إلى الجنوب بعمق ٣٠ كم^٩. واعتبارًا من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر فما بعد، كانت معظم الخطوات تتحرك وفقًا لاتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار، ما عدا الوضع في محيط عين عيسى وتل تمر، حيث استمرت الاشتباكات إلى أن تمَّ تفعيل اتفاق قوات سوريا الديمقراطية مع النظام من خلال نشر حرس الحدود على جبهات بلدة تل تمر^{١٠} وبعض المناطق الأخرى مثل كوباني.

الغموض بالنسبة إلى الإدارة الذاتية

يكتنف الغموض مستقبل شمال شرق سوريا منذ الآن. فلا يمكن التنبؤ بوضع الإدارة الذاتية؛ لأن معظم التحالفات في المنطقة تواجه إشكالياتٍ متعددة ومتغيرة^{١١}. فعلى الصعيد الداخلي، هناك أطرافٌ محليةٌ كثيرةٌ متنوّعة تنوّعًا حادًا من حيث الأيديولوجيا والانتماء العرقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة "تواجه المصالح المتباينة لأطرافٍ خارجيةٍ قوية"^{١٢}. فقبل العملية التركية، كان في المنطقة نوعٌ من الإدارة المحليّة يشبه الإدارة الذاتية لشمال سوريا وشرقها، وكان الجناح العسكري في تلك الإدارة يمثّل الحليف المحليّ للولايات المتحدة والتحالف الدوليّ في حربهما على داعش. وفي الوقت نفسه، كان هناك حضور ضعيف للحكومة المركزية، التي لم تكن تحلم باستعادة موطنٍ قدم لها في المنطقة لمُدّةٍ طويلة؛ وذلك نظرًا إلى وجود الولايات المتحدة والتحالف الدولي.

لكن الإدارة الذاتية لم تُعد كما كانت عليه قبل ٩ تشرين الثاني/أكتوبر. فبطريقةٍ ما، حصلت بعض التغييرات في شكل الإدارة الذاتية الذي كُنّا نعرفه بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩. وتقسّم مناطق السيطرة الجديدة كالتالي:

(أ) مناطق سيطرة مختلطة تشترك فيها الأسايش (قوات الشرطة التابعة للإدارة الذاتية)^{١٣} وقوات حرس الحدود التابعة للنظام على امتداد الحدود مع تركيا، بدءًا من غرب مدينة عامودا إلى كوباني و"خطوط الجبهة" الجديدة التي شكّلتها تركيا نتيجة عملية نبع السلام، بالإضافة إلى عددٍ من قوات الشرطة العسكرية الروسية في مناطق متعدّدة مثل: كوباني، وعامودا، ومطار القامشلي.

(ب) المنطقة الممتدّة من مدينة القامشلي إلى مدينة المالكية وصولًا إلى حدود كردستان العراق وجنوب دير الزور^{١٤}، تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية والولايات المتحدة، وهناك حديثًا انتشار روسي في مطار القامشلي.

**يكتنف الغموض مستقبل شمال شرق سوريا
منذ الآن. فلا فمعظم التحالفات والفواعل في
المنطقة يواجهون إشكالياتٍ متعددة ومتغيرة.**

**فحتى لو تم الاتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية
والنظام على دمج القوة العسكرية لشرق الفرات ضمن
الجيش السوري، فستظهر إشكاليات تتعلق بهيكلية
هذه القوات، وأماكن إنتشارها والموازنة الخاصة بها»**

ج) مناطق الطبقة ومنبج وكوباني الواقعة خارج المدن، تحوي قواتٍ من روسيا والنظام وقوات سوريا الديمقراطية، أما مدينة الرقة فما تزال تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية مع تزايد الوجود الروسي^{١٥}، حيث عبّرت المجتمعات المحليّة بوضوحٍ عن رفضها عودة النظام السوري إلى مناطقها.

الوضع العسكري

تعدو مناقشة الوضع العسكري ومستقبل الإدارة الذاتية أكثر تعقيدًا يومًا بعد يومٍ. فمن المعروف أن قوات سوريا الديمقراطية طالما كانت تطمح إلى الحصول على الحكم الذاتي مقابل الاندماج مع الجيش السوري. فقد طلبت قوات سوريا الديمقراطية باستمرارٍ من النظام السوري المحافظة على تنظيمها وهيكليتها ضمن الجيش كشرطٍ للاندماج. ولمدّة طويلة، عبّر القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم كوباني، عن هذا الشرط المُسبق الصارم عدّة مراتٍ في مقابلاتٍ متنوّعة^{١٦}. وعلاوة على ذلك، تريد قوات سوريا الديمقراطية أن يبقى مقاتلوها في مواقعهم الحالية، وألا يقوم بتوزيعهم النظام في مناطق صراعٍ أخرى كقوات هجومٍ رئيسة. لكن خُطّة الاندماج ليست واعدةً، فهناك عدد من المشاكل التي يصعب التعامل معها.

يتعلّق التحدي الحرج الأول الذي يواجه الاندماج بالمكونات الرئيسة في المنطقة. إذ ليست جميع العناصر المنخرطة في صفوف قوات سوريا الديمقراطية مستعدّة للانضمام إلى الجيش السوري. وقد شهدت مناطق شرق سوريا - على وجه الخصوص - عدّة احتجاجاتٍ ضد عودة نظام الأسد. وشهدت دير الزور - على وجه التحديد - احتجاجاتٍ واسعةً ضد نظام الأسد والميليشيات التي تدعمها إيران^{١٧}. وشهدت الرقة أيضًا احتجاجاتٍ واسعةً في أواخر عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى لو وافق النظام على اندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش السوري في هذه المرحلة، ستنشأ إشكالاتٌ تتراوح بين الهيكلية ونشر القوات ومشاكل تتعلق بالموازنة.

ثانيًا: ستواجه أية اتفاقية بين قوات سوريا الديمقراطية والنظام تحدياتٍ تتعلّق بالرتب العسكرية. فليس من الواضح كيف سيوضع عناصر قوات سوريا الديمقراطية ضمن الهيكلية العسكرية في حال الاندماج؛ وذلك لأن هذه القوات اعتمدت شكلاً من الهيكلية التراتبية مغايرًا لما هو معهود في الجيوش النظامية. وقد كانت هناك محاولةً بهذا الاتجاه من خلال تشكيل المجالس العسكرية قبل انطلاق عملية نبع السلام، لكن هذه المبادرة متوقّفة الآن.

ومع أن الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها وقوات سوريا الديمقراطية، في سياق سعيها إلى الحصول على الحكم الذاتي، قد تفاوضت مع النظام السوري وداعمه الرئيس (روسيا) في دمشق وفي قاعدة حميميم لمدّة طويلة، فما يزال النظام يصرّ على رفض أية مطالبٍ تتعلّق بالحكم الذاتي. ويبدو أن موقف النظام هذا سيسير في الاتجاه نفسه في الفترة القادمة، وربما

**وبالنظر إلى موقف دمشق، يمكن أن يتجه حزب الاتحاد
الديمقراطي/الإدارة الذاتية إلى زيادة مساعيها
للوصول إلى اتفاق مع المجلس الوطني الكردي الذي
تدعمه أربيل؛ وذلك لتقوية موقفهما في مواجهة النظام**

بمزيد من الإصرار. وعلاوة على ذلك، ما يزال النظام يحاول استخدام التهديدات التركية للإدارة الذاتية لكسب موقع أفضل في المفاوضات. لكن هذا لا يعني أن دمشق لا تستطيع عرض أي شيء بالمقابل، أو أنها لم تقم بذلك بالفعل. فقد قَدّمت دمشق فيما سبق عروضاً في الحد الأدنى للإدارة الذاتية، من قبيل تطبيق قانون الإدارة المحليّة (القانون ١٠٧) لتأمين موافقتها خلال المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض التقارير إلى أن النظام عرض أيضاً بعض التعديلات المتعلقة بقوى الأمن الداخلي^{١٩}. وبالنظر إلى موقف دمشق، يمكن أن يتجه حزب الاتحاد الديمقراطي/الإدارة الذاتية إلى زيادة مساعيها للوصول إلى اتفاق مع المجلس الوطني الكردي الذي تدعمه أربيل؛ وذلك لتقوية موقفهما في مواجهة النظام.

وبالإضافة إلى النقاط السابقة، يمكن القول: إن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ليست في وضع جيد من الناحية العسكرية. فمن وجهة نظرٍ عسكرية، انقسمت المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية إلى منطقتي نفوذٍ من الآن فصاعداً. فالقسم الشرقي من مناطق الإدارة الذاتية يقع تحت الحماية الأمريكية، بينما يقع الجزء الغربي حالياً بشكلٍ أساسيٍّ تحت النفوذ الروسي. وبالنظر إلى خطوات الولايات المتحدة في المنطقة، من قبيل مبادرتها باتجاه إنشاء قواتٍ محليّة في دير الزور ورعاية الحوار الكردي-الكردي، يمكن القول: إن الولايات المتحدة تخطّط للبقاء في شمال سوريا زمناً طويلاً، بغضّ النظر عن قرار ترامب المفاجئ بالانسحاب. وصنّاع القرار في الولايات المتحدة مرتابون أيضاً بشأن ازدياد النفوذ الروسي والإيراني في سوريا. ويبدو أن هذه الأسباب - مشفوعةً بالرغبة في منع عودة ظهور داعش - تدفع المسؤولين في الولايات المتحدة إلى البقاء في سوريا، على الأقل في المستقبل القريب.

ومع احتمال استمرار الوجود الأمريكي في الفترة المقبلة، يمكن أن تحدث بعض التطورات لصالح قوات سوريا الديمقراطية. ففي المرحلة المقبلة، يمكن أن يترافق الوجود الأمريكي المطوّل مع محاولاتٍ لإبعاد قوات روسيا والنظام عن مناطق كالرقة وكوباني ومنبج، حيث توجد قواتٌ لهما. لكن من المحتمل أن تستمرّ روسيا في زيادة نفوذها في مواجهة محاولات الولايات المتحدة. وفي الواقع، تحاول روسيا تعزيز وجودها من خلال تجنيد^{٢٠} عناصر من عشائر^{٢١} في المنطقة في مسعىٍ منها لتمتين سلطتها في البلاد، مستغلةً تدهور الاقتصاد^{٢٢}. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تزيد الولايات المتحدة دعمها للإدارات المحليّة في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية؛ كي تزيد اعتماد الأطراف الفاعلة المصطفة مع قوات سوريا الديمقراطية على الولايات المتحدة. ويمكن تحقيق سيناريو الاعتماد هذا من خلال الدعم المالي ومستوى ما من الأمن.

**ففي المرحلة المقبلة، يمكن أن يترافق
الوجود الأمريكي المطوّل مع محاولاتٍ لإبعاد
قوات روسيا والنظام عن مناطق كالرقة
وكوباني ومنبج، حيث توجد قواتٌ لهما**

لا يخفى على أحد أن وجود التحالف الدولي قد حصّن الوضع العسكري لوحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية على مدى السنوات الخمس الماضية. لكن منذ إطلاق عملية نبع السلام، أصبح وضع قوات سوريا الديمقراطية وثيق الصلة بعدة دول أجنبية هي: الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا. كما ستلعب رغبات دول خليجية - مثل: السعودية، والإمارات العربية المتحدة - دورًا مهمًا في وضع قوات سوريا الديمقراطية. فالسعودية - بوصفها غريمًا جيوسراتيجيًا لتركيا - تحاول منذ مدة زيادة دعمها لقوات سوريا الديمقراطية من خلال العشائر العربية بشكل رئيس^{٢٣}. لكن بما أن الدول المذكورة أنفًا ما تزال بعيدة عن التوصل إلى اتفاق شامل بشأن سوريا، ستبقى مناطق الإدارة الذاتية مناطق احتكاك ونزاع. وستبقى هذه المناطق ضعيفة، وستكون مفتوحة أمام المشاكل والتهديدات الداخلية والخارجية. ويمثل هذا الوضع تحديًا يصعب على الإدارة الذاتية التغلب عليه على المدى القصير.

الوضع الإداري

مرت الإدارة الذاتية، التي بدأت عام ٢٠١٢ وأعلنت عام ٢٠١٤، بمراحل توسع وتقلص متعدّدة في أوقات مختلفة. وكان التوسع أو التراجع على الأرض يحدث نتيجة صدامات مع مجموعات منافسة. فعلى سبيل المثال، اشتبكت وحدات حماية الشعب مع الجيش السوري الحر في مدينة رأس العين في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣. كما اشتبكت مع جبهة النصرة وداعش. وفي عام ٢٠١٢ ضمن إطار الترتيبات الأمنية بين نظام الأسد وحزب الاتحاد الديمقراطي، انسحبت قوات النظام من شمال سوريا. ومهد هذا الموقف الطريق لحزب الاتحاد الديمقراطي كي يصبح - مع مرور الزمن - الحاكم الفعلي لهذه المناطق.

بدأ التوسع الجغرافي للإدارة الذاتية في عام ٢٠١٢ واستمرّ بثبات حتى عام ٢٠١٤. وقد أصبحت معركة كوباني في عام ٢٠١٤ نقطة تحوّل بالنسبة إلى الإدارة الذاتية، حيث كانت بداية علاقة جديدة مع الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠١٤، انتصرت وحدات حماية الشعب على داعش؛ وذلك بفضل الدعم الجوي غير العادي الذي تلقته من التحالف الدولي، ولم تكن لولاه لتنتصر في معركة كوباني. وقد أدت وحشية داعش ضد الإيزيديين في سنجار في العراق وهجمات داعش اللاحقة على مدينة كوباني/عين العرب في سوريا إلى لفت انتباه العالم. فبادر التحالف الدولي لمحاربة داعش - المشكّل حديثًا حينها - إلى مساعدة كوباني ومقاتلي وحدات حماية الشعب داخل المدينة. وشهدت المرحلة التالية لهزيمة داعش في كوباني تغييرات بالنسبة إلى وحدات حماية الشعب من حيث حجم الأراضي التي تسيطر عليها، والمساعدات العسكرية التي تتلقاها، واشتغالها عالميًا، وبالطبع تحالفها مع الولايات المتحدة والدول الأعضاء في التحالف الدولي. ومع توجه الولايات المتحدة نحو إقامة قواعد في شمال سوريا وإعلانها تشكيل جيش لحماية المنطقة واعتبارها وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية حليفًا لها، بدأت الإدارة الذاتية بتغيير اسمها وبنيتها الإدارية بما يتماشى مع توسع سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على الأراضي التي يسكنها العرب، لا سيما في شرق البلاد. ونتيجة لتنامي نفوذ قوات سوريا الديمقراطية، بدأت الإدارة الذاتية بإزالة تسميات مثل «روجافا» بسبب ارتباطاتها السلبية.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الإدارة الذاتية - في سياق جهودها لإعادة تسويق نفسها بصورة جديدة - عدة خطوات تتعلق بالبنية الإدارية. ففي بداية عام ٢٠١٤، كانت قد أعلنت بوصفها تشكيلًا من ثلاثة كانتونات. وفي منتصف عام ٢٠١٥، توجهت الإدارة الذاتية نحو تغيير مشروعها.

**ونتيجةً لتنامي نفوذ قوات سوريا الديمقراطية،
بدأت الإدارة الذاتية بإزالة تسميات مثل
«روجافا» بسبب ارتباطاتها السلبية**

فتمَّ الإعلان عن (فدرالية شمال سوريا)، وشكّل بعد ذلك مجلس تأسيسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي آذار ٢٠١٦، تمَّ الاجتماع التأسيسي لمجلس النظام الفيدرالي في روجافا وشمال سوريا. وكان المطلوب من المجلس العمل على تأسيس نظامٍ فيدراليٍّ ديمقراطيٍّ في شمال سوريا وما بين النهرين.

أقرت الهيئة العامة مسودة العقد الاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعد تعديل اسم المشروع إلى «النظام الفيدرالي الديمقراطي في شمال سوريا» وإزالة كلمة «روجافا» منه. وبعد ذلك، في محاولةٍ لتعزيز الفيدرالية المُعلنة، أقرَّ المجلس التأسيسي للنظام الفيدرالي الديمقراطي القانونَ الذي يتيح إجراء انتخاباتٍ فيدرالية في شمال سوريا في تموز/يوليو ٢٠١٧. وقد حدّد القانون مواعيد إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل:

- ١- انتخابات لجان الأحياء (الكومينات)، وتمّت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ٢- انتخابات الإدارة المحليّة التي تمّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^{٢٤}.

٣- انتخابات «مجلس الشعب الخاص بالمنطقة» وانتخابات «مؤتمر الشعوب الديمقراطي» في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، التي لم تتم. وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات لاحقاً أن انتخابات المؤتمر الديمقراطي ستؤجّل، وذلك قبل أسبوعين من موعدها المُقرّر، وبعد ذلك لم تتم الانتخابات.

وقد شرحت فوزة يوسف، الرئيس المشترك للجنة التنفيذية في «فدرالية شمال سوريا»، الوضعَ المتعلّق بالتأجيل في تصريحٍ لها، حيث قالت: «لم تكن هناك ظروفٌ تمنعنا من إكمال المرحلة الثالثة، لكن الناحية التنظيمية والتقسيمات الإدارية المتعلقة بنتائج المرحلة الثانية دفعتنا إلى التأجيل»^{٢٥}. وادعت أيضاً أن التأجيل يعود إلى تأجيل انتخابات المرحلة الثانية من ٢٠١٧/١١/٣ إلى ٢٠١٧/١٢/١، وأن ضيق الوقت وانشغال المفوضية بانتخابات الرئاسة المشتركة لمجالس المناطق والبلديات أدى إلى هذا القرار^{٢٦}. لكن وفقاً لبعض المراقبين والمصادر على الأرض، كان التأجيل مرتبطاً باستعدادات أنقرة لشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق على كانتون عفرين. ومع تعثّر مشروع «فدرالية شمال سوريا»، مضت الإدارة الذاتية لاتخاذ خطوةٍ جديدةٍ بإعلان تأسيس الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٨، التي شملت مدناً ذات أغلبية عربية بالإضافة إلى المناطق التي يسكنها الأكراد. وتراجعت في الوقت نفسه عن إكمال عملية الانتخابات.

كانت جميع التغيّرات الإدارية والسياسية التي مرت بها الإدارة الذاتية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ قائمةً على قراراتٍ أحاديّة، دون مستندٍ من الدستور السوري أو قانون الإدارة المحليّة. وحدثت كل التغيّرات بطريقة حزبية وفقاً للمقتضيات السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي. ولذلك كان شكل الإدارة الذاتية أحد موضوعات النقاش الأكثر خلافيّةً في جلسات الحوار التي بدأت مؤخراً بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي.

**كانت جميع التغييرات الإدارية والسياسية التي مرت بها
الإدارة الذاتية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ قائمةً على قرارات
أحادية، دون مستند من الدستور السوري أو قانون
الإدارة المحلية. وحدثت كل التغييرات بطريقة حزبية
وفقاً للمقتضيات السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي**

وبالإضافة إلى ذلك، لم تستقر التغييرات على شكل واحد على مدى خمس سنوات، مما أدى إلى غياب الاستقرار وجعل موقفها أضعف في التفاوض مع النظام. كما أضعف هذا الوضع مستوى مصداقيتها في أعين المجتمعات المحلية؛ نظرًا إلى وجود عدّة أجسام إدارية تعمل في وقت واحد، بينما تعلن الإدارة الذاتية أجسامًا جديدة، وثبقي الأجسام القديمة فاعلةً. وبرغم كل ذلك، تدّعي الإدارة الذاتية أنها مُستعدةٌ لعقد اتفاقٍ سياسيٍّ مع النظام يقوم على بعض المطالب بالغة الجدّة التي تتعلّق بالاعتراف بمشروعها السياسي.

والآن نظرًا إلى ضعف موقف الإدارة الذاتية بعد العملية التي انطلقت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، يرفض النظام التفاوض حول المستقبل السياسي للإدارة الذاتية، معتبرًا أنها ستزداد ضعفًا مع مرور الوقت. فبعد عملية نبع السلام، وجد النظام فرصةً لتعزيز حضوره في بعض المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية. وقد عاد أيضًا إلى بعض المناطق، بصفةٍ عسكريةٍ أساسًا، ليقوم بدور قوةٍ فاصلةٍ على الحدود مع تركيا وفي المناطق المحيطة بمنطقة عملية نبع السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت عدّة جلساتٍ من التفاوض بين النظام السوري والإدارة الذاتية في قاعدة حميميم^{٢٧} بمبادرةٍ روسيةٍ. لكن هذه المفاوضات لم تؤدّ إلى أية اتفاقاتٍ سياسيةٍ أو إداريةٍ ملموسة. وقد جرت المحادثات بينما كانت الإدارة الذاتية في موقفٍ قويٍّ، وبالرغم من ذلك لم يقدّم النظام أية تنازلات. أما الآن فالإدارة الذاتية في حالٍ أسوأ، والضغط عليها في ازدياد.

ومرةً أخرى، مع تغيير الولايات المتحدة موقفها من الانسحاب من شمال سوريا، يُتوقّع أن يحاول النظام زيادة نفوذه وتقليص حضور الإدارة الذاتية في المنطقة، بدءًا من غرب مدينة القامشلي، وصولًا إلى كوباني ومناطقٍ أخرى. وينصبُّ تركيز النظام بصورةٍ أساسيةٍ على المناطق التي يسكنها العرب، كالرقة ودير الزور. لكن هذه العملية ليست سهلةً. فسيكون من الصعب على النظام أن يحتوي ردّ الفعل في المناطق ذات الأغلبية العربية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المظاهرات المناهضة للنظام التي خرجت في عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقّع أن يركّز النظام وروسيا على محافظة إدلب، حيث يعتبرانها مصدر تهديد خطير. ولذلك سيبدأ النظام في الغالب هجومًا عسكريًا جديدًا على إدلب في أقرب فرصة ممكنة، ويتحاشى الدخول في مواجهةٍ عنيفةٍ مع وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية في المستقبل القريب. فروسيا والنظام السوري "يعتبران أن هناك مكوناتٍ ضمن قوات سوريا الديمقراطية يمكن التوافق معها، ويمكنهما نظرًا للتفاوض مع عناصر ضمن التنظيم"^{٢٨}. لكن الوضع في إدلب مختلفٌ بالنسبة إليهما.

بدءًا من عام ٢٠١٥ فصاعدًا، واجهت الأطراف الفاعلة المحليّة تحديات في الحفاظ على مكتسباتها في سوريا. وأسهم في ذلك بدء العمليات البرية للتحالف الدولي، بالإضافة إلى الدعم الروسي العسكري المباشر للنظام، والتدخل التركي المباشر

الوضع السياسي

بدءًا من عام ٢٠١٥ فصاعدًا، واجهت الأطراف الفاعلة المحليّة تحديات في الحفاظ على مكتسباتها في سوريا. وأسهم في ذلك بدء العمليات البرية للتحالف الدولي، بالإضافة إلى الدعم الروسي العسكري المباشر للنظام، والتدخل التركي المباشر. فهذه العوامل جعلت الأطراف الفاعلة المحليّة أكثر اعتمادًا على داعميها الدوليين. وبالنسبة إلى الإدارة الذاتية، كان هذا الاعتماد أحد الأسباب التي أدت إلى التبدلات المتكرّرة في بنية الإدارة والحكم لديها. فالسنوات الثلاث الأولى من وجود التحالف الدولي في شمال سوريا بالإضافة إلى الضغوط التركية، أجبرت الإدارة الذاتية على إحداث تغييراتٍ تتماشى مع الديناميات المتغيّرة على الأرض.

تدلّ التغيّرات المتكرّرة في البنية السياسية على المرونة الكبيرة التي تتمتع بها الإدارة الذاتية، حيث تكيف أشكالًا جديدةً تتماشى مع الديناميات الجديدة التي تنشأ عن التطورات في الميدان السوري. لكن هذا الوضع يدلّ أيضًا على عدم التأكد فيما يخص إرادتها السياسية النهائية، حيث تنطوي التغيّرات المذكورة على أبعادٍ مختلفة. فعلى سبيل المثال، كانت الإدارة الذاتية نفسها تحاول التكيف مع الواقع الجديد بما يتوافق مع "مفهوم الأمة الديمقراطية كما يشرحه عبد الله أوجلان". وتمثّل الديناميات الكردية-الكردية بُعدًا آخر. فحزب الاتحاد الديمقراطي لديه تاريخ مضطرب مع المجلس الوطني الكردي الذي تدعمه أربيل. وقد عقدت الإدارة الذاتية والمجلس الوطني الكردي عدّة جولاتٍ من المفاوضات سعياً إلى حلّ مشاكلهما السياسية. لكن حتى الآن ما تزال العلاقة بينهما إشكاليةً، وهناك مشاكل تتعلق بالشكل السياسي والإداري للحكومة في المنطقة لم تُحل رغم المحاولات الكثيرة لحلّها.

والبُعد الثالث هو التفاوض مع نظام الأسد. ويمكن الجمع بين هذا البُعد وبين وجود التحالف الدولي في شمال سوريا. فقد فشلت المفاوضات المتكرّرة بين الإدارة الذاتية والنظام السوري في التوصل إلى اتفاقٍ سياسيٍّ صلّب. ويعود بدء هذه المفاوضات إلى بداية عام ٢٠١٦، وهي الفترة التي أعقبت تشكيل قوات سوريا الديمقراطية، والتي ازداد فيها الدعم الأمريكي ووجود التحالف الدولي. وقد كان التحالف الدولي عاملاً مهمّاً بالنسبة إلى قوات سوريا الديمقراطية ومجلس سوريا الديمقراطي، حيث كانت الجهتان تعتقدان أن التحالف الدولي سيستمر في دعمهما، وأن ذلك الدعم يمكن أن يتحوّل لاحقاً إلى دعم/اعترافٍ سياسيٍّ. وقد تجلّت طريقة التفكير هذه في عدّة أمور. فمن السهل رصدها في البيانات الصادرة عن حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية ومجلس سوريا الديمقراطي. والأمر الثاني يتعلّق بالمكاتب السياسية التي افتتحت في دولٍ أوروبية متعدّدة وفي الولايات المتحدة. حتى إن لحزب الاتحاد الديمقراطي مكتباً سياسياً في روسيا.

وتلخيصاً لما سبق، فقد أدت الأبعاد الثلاثة آنفة الذكر إلى خطوطٍ متناقضةٍ من التفاوض، كما هي الحال مع المجلس الوطني الكردي، وذلك بالإضافة إلى عوامل خارجية متضاربة،

والغالب أن تحافظ الولايات المتحدة على وجودها في هذه المنطقة، على المدى المتوسط على الأقل؛ لأن الانسحاب الكامل من الأراضي السورية يمكن أن يؤثر في وضع الولايات المتحدة في عدّة منصات إقليمية ودولية، مثل موقعها في عملية جنيف السياسية

كالتعاون مع روسيا غرب الفرات، والتحالف مع التحالف الدولي شرق الفرات، ووجود عوامل داخلية تتعلّق بالفرقاء ضمن الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية. فلم يكن حزب الاتحاد الديمقراطي راغبًا في تفعيل أيّ من الاتفاقيات مع المجلس الوطني الكردي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكّن من الحصول على أي نوع من الاعتراف السياسي سواء من النظام أو من الولايات المتحدة. وبالتحديد لم تتمكّن الإدارة الذاتية من ترجمة انتصاراتها العسكرية إلى اعترافٍ سياسيٍّ. وعلاوة على ذلك، إذا مضت القوات الأمريكية في خطة الانسحاب من سوريا، فسيهدّد ذلك المشروع السياسي لقوات سوريا الديمقراطية/الإدارة الذاتية. فكما يقرّ كثيرون، فإن مستقبل هذا المشروع السياسي "يعتمد على الوجود الأمريكي، وهو مرهون بالتالي بالسياسات التي تختارها واشنطن"^{٣٩}.

إن استمرار وجود الإدارة الذاتية سيبقى مرتبًا بوجود الولايات المتحدة والتحالف الدولي. والغالب أن تحافظ الولايات المتحدة على وجودها في هذه المنطقة، على المدى المتوسط على الأقل؛ لأن الانسحاب الكامل من الأراضي السورية يمكن أن يؤثر في وضع الولايات المتحدة في عدّة منصات إقليمية ودولية، مثل موقعها في عملية جنيف السياسية. ولا يخفى أن العملية السياسية لا تسير على ما يرام، أو هي بالأحرى مُجمّدة، لكن تحتاج الولايات المتحدة إلى البقاء في البلد خلال المستقبل القريب إذا أرادت إبقاء تلك العملية على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، ستفكّر الولايات المتحدة بالبقاء في سوريا؛ نظرًا إلى ازدياد هجمات داعش في سوريا بعد خسارة التنظيم أراضيه فيها. وغنيّ عن القول أن الولايات المتحدة حريصة على الحفاظ على وجودها في البلاد؛ لإحداث توازن مع الوجود الروسي، وإخراج إيران منها.

ونظرًا إلى هذه النقاط، فيبدو أن وجود القوات الأمريكية والتحالف الدولي في شمال شرق سوريا سيستمر في الفترة القادمة. لكن كما رأينا، فإن الولايات المتحدة ليست راغبة أو قادرة على دفع دول فاعلة أخرى إلى التحرك باتجاه الاعتراف السياسي بالإدارة الذاتية. لذلك يمكن القول: إن الإدارة الذاتية ستبقى في الغالب على وضعها السياسي غير المستقر ودون التوصل إلى اتفاق مع النظام السوري.

تحدّ جديد للإدارة الذاتية: وباء كوفيد-١٩

يمثّل وباء كوفيد-١٩، الذي ضرب العالم برمته، تحدّيًا جديدًا للإدارة الذاتية. فبالرغم من اتخاذ الإدارة الذاتية إجراءات متنوّعة، منها فرض حظر تجول وإطلاق حملات تعقيم وإغلاق الحدود ومنع جميع التجمعات^{٣٠}، فمن الواضح أن المنطقة تواجه مشاكل حادّة، وهي في حاجة ماسّة إلى المنشآت والمعدات الصحيّة والطواقم الطبيّة. فوفقًا لبيانات منظمة الصحة العالمية، لا يوجد في المنطقة سوى ٦٤ منشأة صحية، و١٦٦ مختصًا^{٣١}. وهناك أيضًا عدد قليل جدًّا من أجهزة التنفس الاصطناعي وأسرة العناية المركّزة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية: "فيها فقط ١٥٠ جهاز تنفس اصطناعي، و٣٥ سرير عناية مركّزة لمليونين من السكّان"^{٣٢}. وتقع في مناطق الإدارة الذاتية أيضًا مخيمات لاجئين يقيم فيها آلاف النساء والأطفال المرتبطين بداعش.

**لا شك أن الإدارة الذاتية ستحاول تجاوز هذه الأزمة
بنجاح، وذلك على الأقل من خلال تقليل الضرر
الواقع على السكان تحت سيطرتها، في مسعى منها
لزيادة شرعيتها على الصعيدين المحلي والدولي**

وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل آلاف السجناء المرتبطين بداعش (ومنهم مقاتلون أجنب) في عدّة سجون تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية ضغطًا إضافيًا عليها. وقد قام بعض هؤلاء المعتقلين في آذار/مارس بتمرد في سجن في الحسكة، وأشارت بعض التقارير إلى هرب عددٍ منهم^{٣٣} من السجن. وقد تمت السيطرة على التمرد. لكن احتمال انتشار وباء في تلك المخيمات شديدة الازدحام وسيئة الصيت يمكن أن يتحوّل بسرعة إلى كارثة.

لا شك أن الإدارة الذاتية ستحاول تجاوز هذه الأزمة بنجاح، وذلك على الأقل من خلال تقليل الضرر الواقع على السكان تحت سيطرتها، في مسعى منها لزيادة شرعيتها على الصعيدين المحلي والدولي. لكنها إذا فشلت بدرجة أكبر من النظام أو المعارضة، فقد يُضعف ذلك شرعيتها في أعين الناس الذين يعيشون تحت سيطرتها. وبالمقابل، إذا كان أداؤها أفضل من أداء الطرفين الآخرين، فقد يتقبلها السكان. وفي الوقت الحالي، لا يُعدّ الوضع في صالح الإدارة الذاتية تمامًا. فهي حتى وقت قريب جدًا لم تكن قادرة على إجراء اختبارات كوفيد-١٩. وقد أرسلت كردستان العراق مؤخرًا بعض أجهزة الاختبار^{٣٤} إلى الإدارة الذاتية، لكن الإدارة ما تزال بحاجة إلى التعاون مع النظام؛ نظرًا إلى أن عدد الاختبارات التي يمكن أن تجريها ما يزال محدودًا جدًا. ومنظمة الصحة العالمية تعمل بشكل رئيس في مناطق النظام، ولا يمكن أن تتوقع الإدارة الذاتية مساعدة كبيرة منها؛ لأن منظمة الصحة العالمية ترفض تقديم مساعدات مباشرة إلى الإدارة الذاتية، وذلك تماشيًا مع "سياستها التي تنصّ على العمل مع الجهة الرسمية التي تمثل البلد أو من خلالها"^{٣٥}. وهذا الوضع سيزيد ببساطة من اعتماد الإدارة الذاتية على النظام السوري.

أعلنت الإدارة الذاتية عن ثلاث حالات كوفيد-١٩ حتى الآن^{٣٦}، وفي نيسان/أبريل أُكِّد رسميًا أول حالة وفاة نتيجة المرض، حيث توفي رجل في الثالثة والخمسين من العمر في القامشلي^{٣٧}. وقد اتهمت الإدارة الذاتية منظمة الصحة العالمية بعدم مشاركة المعلومات حول هذه الوفاة^{٣٨}. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستغلّ النظام أيضًا الوضع الهشّ في المنطقة لمحاولة تقويض الإدارة الذاتية.

**ومنظمة الصحة العالمية تعمل بشكل رئيس في مناطق النظام،
ولا يمكن أن تتوقع الإدارة الذاتية مساعدة كبيرة منها؛ لأن
منظمة الصحة العالمية ترفض تقديم مساعدات مباشرة إلى
الإدارة الذاتية، وذلك تماشيًا مع «سياستها التي تنصّ على
العمل مع الجهة الرسمية التي تمثل البلد أو من خلالها**

**فالحزب الوطني الديمقراطي يريد من المجلس الوطني
الكردي الانسحاب من صفوف المعارضة التي تتخذ من
إسطنبول مقراً لها، أما المجلس فيطالب الحزب بالنأي
بنفسه عن حزب العمال الكردستاني. ويبدو أن كلا المطلبين
لا ينطويان على كثير من الواقعية في المناخ الحالي**

خاتمة

منذ التدخّل الروسي في الأزمة السورية في أواخر عام ٢٠١٥ وما بعد، تغيّرت ديناميات الأطراف الفاعلة المحليّة وأوضاعها في سوريا تغيّراً كبيراً. فمستقبل الإدارة الذاتية أصبح أكثر ارتباطاً بوجود القوات الأمريكية والتحالف الدولي، ما عدا في عفرين ومناطق عملية نبع السلام الآن. هذا الاعتماد على وجود أطرافٍ خارجية ونشاطها جعل معظم المشاريع المحلية هشةً عندما تتفق القوى الدولية على مواضيع تتعلّق بمصالحها. وحال الإدارة الذاتية ليست استثناءً بالمقارنة مع مناطق المعارضة. فقد تغيّرت الخارطة على الأرض بسرعة عقب قرار ترامب بسحب القوات الأمريكية. ومع أن الأوضاع على الأرض تبدو مستقرّة، فالواقع يبقى أن للولايات المتحدة موقفاً غامضاً من شمال شرق سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية قبل عملية نبع السلام تُعدّ كياناً واحداً من الناحية الإدارية، أما اليوم فهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم يخضع للنفوذ الروسي، وقسم يخضع للنفوذ الأمريكي، وقسم تحت سيطرة الجيش السوري الوطني الذي تدعمه تركيا. وهذا الوضع يجعل المستقبل الإداري للإدارة الذاتية مرتبطاً بنتيجة أمرين: يتعلّق الأمر الأول بوجود الولايات المتحدة والمحادثات التي ترعاها بين الإدارة الذاتية والمجلس الوطني الكردي. لكن فرص نجاح هذه المحادثات ضعيفة، حيث وضع كلا الطرفين شروطاً مسبقة صارمة منذ البداية. فالحزب الوطني الديمقراطي يريد من المجلس الوطني الكردي الانسحاب من ٣٩ صفوف المعارضة التي تتخذ من إسطنبول مقراً لها، أما المجلس فيطالب الحزب بالنأي بنفسه^{٤٠} عن حزب العمال الكردستاني. ويبدو أن كلا المطلبين لا ينطويان على كثير من الواقعية في المناخ الحالي. وقد تبنت تركيا أيضاً خطاباً حاداً بخصوص تلك المحادثات، وذلك يزيد من ضعف فرص نجاحها في النهاية؛ نظراً إلى علاقة أربيل بأنقرة. وبرغم ما سبق، فقد أعلن المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية^{٤١} التوصل إلى تفاهمٍ أوليٍّ حول الرؤية السياسية^{٤٢}. لكن يُذكر أن الطرفين قد توصّلا في السنوات الماضية إلى اتفاقاتٍ سياسية عدّة مرات، لكن تلك الاتفاقات كانت تفشل في النهاية، وكان حزب الاتحاد الديمقراطي يبدو هو الرابع. فإذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار، يبقى مصير التفاهم الأولي الذي أعلن عنه ملتبساً. لكن إذا استمرّ الطرفان في محادثات الوحدة وتجاوزاً المشاكل المزمّنة وتوصّلا إلى اتفاقٍ شاملٍ في الفترة المقبلة، فسيستغل حزب الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية ذلك بالتأكيد وسيلةً لكسب الشرعية على المستويين المجتمعي والدولي.

والأمر الثاني يتعلّق بجولات التفاوض بين الإدارة الذاتية والنظام السوري. وهو ما يضع مستقبل علاقات الإدارة الذاتية مع الولايات المتحدة والتحالف الدولي في حالة توتّر. فالإدارة الذاتية مرتبطة من الناحية العسكرية بموقف الولايات المتحدة بصورة رئيسة؛ فإذا حافظت الولايات المتحدة على وجودها على الأرض، وعملت على التوصل إلى اتفاقٍ نهائيٍّ شاملٍ بين المجلس

الوطني الكردي والإدارة الذاتية، فيمكن حينها لقوات سوريا الديمقراطية رفض الانضمام إلى قوات النظام ومحاولة الحفاظ على اعتمادها على التحالف الدولي، ويمكن أن يترافق ذلك مع توجّه أكبر نحو بناء علاقاتٍ ودّيّة مع تركيا ومع المعارضة السورية. لكن إذا قامت الولايات المتحدة والتحالف الدولي بخطوةٍ أخرى باتجاه تقليص وجودهما في سوريا، فيمكن أن تزيد قوات سوريا الديمقراطية جهودها للوصول إلى اتفاقٍ مع النظام، حتى لو كان ذلك الاتفاق ضعيفًا.

وفي الخلاصة، لقد استُبعدت الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها وأشكالها السابقة من العمليتين السياسيّتين في جنيف وأستانا على مدى السنوات الستّ السابقة. ولم يتغيّر الوضع السياسي للإدارة الذاتية حتى الآن برغم جولات التفاوض الكثيرة مع كلٍّ من النظام السوري وروسيا. وعلاوة على ذلك، نجمت عن عملية نبع السلام وعن وباء كوفيد-19 تحدياتٍ جديدة للإدارة الذاتية في مجالاتٍ مختلفة. ونظرًا إلى ما سبق، فلا يبدو أن "الشكل الحالي من الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها" سيحصل على اعترافٍ سياسيٍّ في المستقبل المنظور.

عن المؤلفين

بدر ملا رشيد هو باحثٌ سوريٌّ مُختصٌ بالشؤون الكردية. تخرّج في قسم الترجمة العربية-الإنجليزية بجامعة دمشق. ويشغل حالياً وظيفة باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في إسطنبول. وأعدّ في السابق عدداً من التحليلات والدراسات البحثية حول الإدارة المُستقلة في شمال سوريا. شارك في كتابة العديد من مخرجات مركز عمران ومراكز أخرى، وكتب كذلك فصلاً من كتاب نشره مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. وتشمل أعماله: «الهيكل العسكرية والأمنية للإدارة المُستقلة في سوريا Military and Security Structures of the Autonomous Administration in Syria»، و«الإدارة المُستقلة في شمال سوريا: أسئلةٌ حول الشرعية والهوية: The Autonomous Administration in Northern Syria: Questions of Legitimacy and Identity».

محمد أمين جنكيز هو باحثٌ مُساعد في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية. حصل على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة إيجة عام ٢٠١٦. وإبان دراسته للحصول على شهادة البكالوريوس حضر جنكيز برنامج إراسموس بلس، ودرس في جامعة هاينرش هاينه في دوسلدورف بألمانيا كطالب من طلاب برنامج التبادل الدولي. حصل جنكيز على درجة الماجستير من قسم علم اجتماع وأنتروبولوجيا الشرق الأوسط بجامعة مرمره في عام ٢٠٢٠. وقد نُشرت مقالاته المتعلقة بالحرب السورية والفواعل المسلحين من غير الدول في العديد من وسائل الإعلام والمؤسسات الفكرية المحلية والدولية.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH

research.sharqforum.org

[f](#) [t](#) [v](#) SharqStrategic